السلطة السياسية بين المطلب الاقتصادي والفكر الديني

إن مصطلح الأمن الذي جاء في كلام توني بلير يعدّ عقدة تتمفصل وتتداخل فيها الكثير من المصطلحات الأخرى، ومنها الصّراع المفضي إلى اللا أمن.

لقد أشار القرآن الكريم إلى أن الحياة الكريمة لها دعامتان هما الإطعام من جوع والأمن من خوف: {فليعبدوا ربّ هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف} ويقابل هذا «ألبسهم لباس الجوع والخوف». إنّ الجوع هاجس أمني لأنّه يهدّد حياة الفرد والجماعة، وحين تكون المسألة تمسّ الحياة فإنّ الفرد المحبط من وضعه والمقاوم للموت غريزياً ينتفض في ما يعدّهُ هو آخر حركة قبل الموت، وهي الحركة الثائرة على النخبة الاقتصادية أو «مديري العالم» بلغة العولمة، وحين يحدث ذلك تحسّ هذه النخبة الاقتصادية بالخوف واللاأمن على أموالها ثمّ على حياتها. وآنذاك فاستئثار مجموعة ما بالمال دون غيرها يعتبر إرهاصاً لحالة اللا أمن التي يقسّمها الفريقان، فريق الفقراء الخائف على حياته، وفريق الأغنياء الخائف على حياته وأمواله، وآنذاك تتحوّل المادة إلى نقطة صراع.. ليس لكونها «نادرة»

وغير كافية، بل لكونها موزعة توزيعاً ليس قائماً على إشباع متطلبات الحياة عند الطرفين، بل على إشباع ضروري عند جماعة وإشباع «نزوي» «ترفي» عند الأخرى..

لقد عالج الإسلام القضية الأمنية التي يتسبّب فيها المال داخل المجتمع بأن أعاد تقسيم المال على أسس أخلاقية زيادة على الأسس الاقتصادية التي كانت البشرية تعرفها منذ القديم، كالربح التجاري، وغيره..

فقد دخلت مصطلحات أخرى كالإيثار، والزكاة، والصّدقة والتّراحم، وكان لهذه القيم الدّور البارز في جعل المال مادة تعلوها القوامة الدينية وتحتويها، وليس العكس وظهر مصطلح «ليس الزّهد أنّ تملك شيئاً، ولكن الزهد أن لا يملك شيء» وقد أدّى ردّ مال الأغنياء على الفقراء إلى تقوية الأواصر بين هؤلاء وأولئك ممّا كان مانعاً من أيّ تكوّن أو ظهور لطبقات متمايزة، متنافرة، وبدل طبقية أو التمايز المادي ظهر التمايز الرّوحي الديني: {إنّ أكرمكم عند الله أتقاكم} {لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل} {والسابقون السابقون أولئك المقرّبون} «المهاجرون، الأنصار، العشرة المبشرون بالجنة،...» وكان ذلك مدعاة إلى التّنافس {وفي ذلك فليتنافس المتنافسون} ممّا جعل المادية وسيلة لهذا التنافس

«بالتّسابق في الخيرات».

إنّ السّلطة في عالم اليوم سلطة مجزأة بين الشّعب والجيش والسّياسي والاقتصادي، ففي الدّول الفقيرة والنامية مازال الصّراع بين الشعوب والسياسيين أو بين الشّعوب والجيش، أمّا في المجتمعات التي استطاعت تحقيق قدر من الحرية السياسية (الديمقراطية) فقد تحوّل الصراع إلى صراع بين الشعب والسلطة الاقتصادية التي حلّت محلّ السلطة السياسية على حسب رأي جاك جرمين الذي يقول في كتابه الرأسمالية: «في أكثر قطاعات الانتاجات عقد لواء السّيطرة لعدد صغير جداً من الشركات العملاقة وأصبح وجود سلطة اقتصادية قوية أمرٌ لابدّ منه، وذلك لأنّ مديري الوحدات الكبرى المسيطرة يملكون امتيازات كثيرة تمكّنهم من الوقوف في وجه السلطة السياسية ومحاولة التأثير عليها لإفسادها أو لاستبعادها»[٣٣]. وفي كتابه «صراع الطبقات» يقول ريمون آرون: «ولننظر الآن في السّلطة الاقتصادية أنّ المواطنين في المجتمعات الصناعية بصفتهم شغيلة هم خاضعون بصورة أقرب لسلطة أولئك الذين ندعوهم «مدراء العمل الاجتماعي» الذي نلحظ منهم فئتين: فبعضهم هم مالكو وسائل الإنتاج الذين يدعون بالرّأسماليين والآخرون هم مدراء دون أن يكونوا مالكين، ليس لكم إلا أنّ تذهبوا إلى معامل «رينو» Renault لتجدوا عمّالاً خاضعين لسلطة رئيس المشروع»[٣٤].

إنّ التدقيق في الوضع الاقتصادي والسياسي لإمريكا اللاتينية يمكن أن يجعلنا ندرك أن الاقتصاد هو الموجّه الحقيقي للسياسة اليوم وربما تكون هذه الصّورة بياناً لذلك:

١ــ عندما فاز كارلوس منعم مرشح الحركة البيرونية في انتخابات الرئاسة لعام ١٩٨٩م كانت «اميليا لاكروز دي فورتابات» وهي أغنى امرأة في الارجنتين تصرّح لمجلة «فانتيني» الأمريكية أنّ النشيد الوطني للحكومة الأرجنتينية الجديدة سيكون «معاداة الرّأسمالية» ولكنّ الرّئيس الجديد، وبدل أن يتّجه إلى تكريس مبدإ البيرونية والقطاع العام فإنّه ركب موجة النقمة الشعبية التي عجلت بذهاب سلفه «ألفونسين» عبر مظاهرات ناهبة مطالبة بالخبز.

لقد أدار كارلوس منعم ظهره للمبادئ المعادية للانفتاح والتي رفعها حزبه منذ تأسيسه سنة ١٩٤٧، وبدأت توجّهاته الإصلاحية والانفتاحية على اقتصاد السّوق تتّضح يوماً بعد يوم مدعومة بالتسليم الشعبي الذي لم يعد يطلب تكريس شعار سياسي أو إيديولوجي عتيق بقدر ما صار مستوعباً لمتطلبات التوجهات العالمية القائمة على الأنانية المادية المعبّر عنها اقتصادياً «بالخصخصة».

إنّ هذا يعود بنا إلى نظرية «جون دولارد» و«نيل ميلر» (الإحباط) ودورة في التّغيير.

إنّ الوضع الاقتصادي المتردّي قد استطاع أن يحدث هزّة اجتماعية شديدة أحدثت هذا الانفتاح الاقتصادي والذي يؤدّي إلى تبلور سياسي جديد للبلاد.. وهو ذاته التبلور السياسي الذي أحدثه طغيان المادة في الدول الرأسمالية والذي ولّد هزة اجتماعية ظهرت «إعلاميّاً» في سياتل بأمريكا ودافوس بسويسرا.

ولا أحد ينكر ما أحدثته الكتب الاقتصادية في التموقعات السياسية العالمية وما نتج عنها من الأحلاف والحروب «الساخنة» والباردة، ومن أمثال تلك الكتب «ثروة الأمم» لآدم سميث و«رأس المال» لكارل ماركس ونظرية اللورد «كاينز» القائمة على الاستخدام الكامل وفائدة النقد والتي ركزت على القضايا الاقتصادية العامة والكميات الإجمالية: كالدخل القومي ومستوى الاستخدام، والتوفير والتوظيف الجماعيين مبرزاً الروابط الجامعة بين هذه الكميات.

٢ــ إنّ الدولة كما يصوّرها «هوبز» في اللفياتان (التنين) هي ذلك الجسد الذي يؤثر بعضه على بعض.

إنّ تنامي تجارة المخدرات وما نتج عنها من وجود شبكات مسلّحة تدافع عن مصالحها الاقتصادية أمام سلطة القانون قد أحدث ثلمة كبيرة في بعض أنظمة المنطقة الأمر الذي جعلها في بعض

الأحيان مظلات سياسية صورية ضعيفة خاصة مع ظهور دور «الاقتصاد الأسود» لهذه الجماعات في الساحة الاقتصادية، في موازاة الاقتصاد الرّسمي للدولة..

وقد أدّى الإثراء السّريع للنخبة الجيب في إطار شبكات تجارة الممنوعات إلى استقطاب لفئات واسعة من المجتمع تحت وطأة الحاجة والضرورة، وهو الأمر الذي سيحدث تناميه تحوّل التجارة الممنوعة إلى اقتصاد شعبي رائج في ظلّ الظروف السيئة لاقتصاد الدولة المهترئ، الأمر الذي يجعل رؤوس تجارة الممنوعات والاقتصاد الأسود «جماعات ضاغطة» لها كل وسائل النفوذ ترغيبية (المال) وترهيبية (الجريمة)، وقد كانت العقود الماضية مجالاً لانكشاف الكثير من التورطات لرجال السلطة في لعبة المال المرتبط بهذه الشبكات.

إنّ تشبّع منطقة الخليج بالمعاني الروحيّة المستلهمة من الإسلام يمثّل الوقاية المبدئية للمنطقة من الهزّات التي ستعرفها مناطق كثيرة في العالم ثمّ إنّ التوجّهات السياسية الرّسمية في المنطقة ليست نتيجة يحدّدها المطلب الضاغط لقوى الشّارع بقدر ما تحدّدها الثوابت ذات المرجعيّة الثقافية الدينية والعرفية.

ثمّ إنّ الشارع الخليجي لا يمكن أن تكون ردّة فعله اقتصادية بحتة لا تحتكم إلاّ إلى الاقتصاد. إنّ دورة التغيرات الشعبية والرّسمية

أصبحت اقتصادية بحتة إذ تخلّت عن الجانب الإيديولوجي معتبرة إياه مجرّد ديماغوجية مفلسة لا «تشبع» ولا «تروي» أمّا في منطقة الخليج فإنّ للدين قوامته وللعرف كلمته كضابط لكلّ حركة شعبيّة لا يؤطرها فقط الإطار الديني «المشيخي» بقدر ما يؤطّرها الوازع الذاتي «الإيمان الشخصي»، وهو ذات الوازع الذي يعطي السلطة بعدها الديني الموصول «بالإمامة» الأمر الذي يجعلها نقطة استقرار واجب في الضّمير الجمعي المستمدّ والمتبلور من الفكرة الدينية القائمة على حرمة الخروج على الحاكم المسلم وإثارة الفتن والقلاقل في المجتمع المسلم..

إنّ المرجعية الدينية تحيل السلطة إلى إمامة لها فقهها وأحكامها الدينية، كما تضبط التوجهات الاقتصادية العامة للشعب وللنظام بضابط الشّرع لتخرجه من دائرة الاعتبار المقتصر على «الرّبح» كما هو الحال في المجتمعات التي يمكن لفوائد التجارة المحرّمة أن تستقطبها..

لذلك كانت الثورات الإسلاميّة التي قامت في المنطقة والتي كان أبرزها الثورة الإصلاحية لمحمد بن عبد الوهاب رحمه الله والإمام محمّد بن سعود قائمة على الإصلاح الديني لا السياسي أو الاقتصادي البحت، ذلك لأنّ الدّين هو أساس الإصلاح الاقتصادي والسياسي

بالمنظور الإسلامي.. بعكس المجتمعات الأخرى التي يذكرها ريمون آرون فيقول: «عندما يجري الانتقال من التذمّر الاقتصادي إلى المطالبة السياسية تكون التهمة الموجهة للقواد هي عدم التزام المساواة»[٣٥]

غير أنّ ضعف الوازع الديني في المجتمع الخليجي وانفتاحه على الآخر سياسياً عبر «الديمقراطية» واقتصادياً عبر «العولمة» سيشكّل توجّهاً للمنطقة نحو جفاف النظرة الدينية لصالح النظرة الاقتصادية والسياسية.. كما أنّ تحوّل الولاء الديني من ولاء في إطاره الاجتماعي إلى إطاره القومي سيحدث رجّات عنيفة وانشقاقات رهيبة في المجتمع.

الهوامش

(١) د. النقيب، خلدون حسن، «المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية» – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت – ط٢ – كانون الثاني/يناير ١٩٨٩م، ص ١٨٢.

(٢) تسمية لكبار الاقتصاد وأرباب الشركات العابرة للقوميات.

(٣) بارنيت، ريتشارد ومولر، رونالد، ترجمة: الرزّاز، عفيف، «من الاقتصاد القومي إلى الاقتصاد الكوني»، «دور الشركات المتعددة الجنسيات»، مؤسسة الأبحاث العربية – بيروت، ١٩٨١، ص ٣٢.

(٤) المرجع نفسه، ص ٣٣.

(٥) يقصد تخوّفاً حذراً سياسيّاً من هذه الظاهرة.

(٦) إشارة إلى قول «ماوتسيتونغ»: «السلطة السياسية تنبع من فوهة البندقية».

(٧) بارنيت، ريتشارد، ومولر، رونالد – سبق –، ص ٢٥.

(٨) يقصد البلدان النامية والفقيرة.

(٩) يسين السيّد، «الطريق الثالث إيديولوجية سياسية جديدة»، مجلة «السياسة الدولية»، العدد ١٣٥ – يناير ١٩٩٩م، ص ٦٣.

(١٠) Globoloney.

(١١) بارنيت، ومولر، «من الاقتصاد القومي إلى الاقتصاد الكوني»، فصل «مديرو العالم» ص ٣٩.

(١٢) اتزيوني، أميتاي واتزيوني، ايفا، «التغير الاجتماعي مصادره، نماذجه، نتائجه»، ج١، مراجعة ناصيف، عبد الكريم، ترجمة: حنونة، محمّد –

وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية ١٩٨٤م، ص ١٣.

(١٣) سعادة، أنطون، «نشوء الأمم»، ص ٦٣ – ٦٤.

(١٤) «العرق، الأمة، الطبقة، هويات غامضة»، لعمانويل والرشتاين، وأنيـــني بالبار، ص ٨١.

Race, Notion, class, Ambiguous ibentities, etienneBalibar et Immanuel Wallerstein.

(١٥) المصدر السابق وانظر «سالي بلاند» هل الأمم موروثـــة أم مبتدعـــة أم متخيلة. ص ٤٦ مجلة «الجديد في عالم الكتب والمكتبيات»، العدد ١٢ – شتاء ١٩٩٦، ص ٦٦.

(١٦) سعادة، أنطون.... ص ٩٠.

(١٧) د. النقيب، خلدون، حسن، «المجتمع..... ص ١٣٦ – ١٣٧.

(١٨) بارنيت، ريتشارد، ومولر، رونالد – سبق –، ص ٢٥.

(١٩) بارنيت، ريتشارد، ومولر، رونالد – سبق –، ص ٣٣.

(٢٠) بارنيت، ريتشارد، ومولر، رونالد – سبق –، ص ٤٩ – ٥٠.

(٢١) اتزيوني اميتاي واتزيوني، ايفا – سبق –، ص ٨٥.

(٢٢) اتزيوني اميتاي واتزيوني، ايفا – سبق –، ص ٩٤.

(٢٣) اتزيوني اميتاي واتزيوني، ايفا – سبق –، ص ٣٨ – ٣٩ – ٤٠.

(٢٤) «جريدة الجزيرة»، العدد (٩٩٢١)، السبت ١٩ شعبان ١٤٢٠ هـــ – ٢٧ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٩م، ص ٢٩.

(٢٥) كلود ليوزو «الأزمات العمرانية، أزمات الدّولة الحركات الاجتماعية»

Claude Liauzu: Crises urbaines, Crises de l'etat, mouvements sociaux. Liauzu (sous la direction de). Etat, ville et mouvements sociaux an Maghreb et au Mayenorient. P. ٢٤ – ٤١.

(٢٦) د. جون دولارد وغيره «الإحباط والعدوان» «سيكولوجية العدوان» ص ٣١.

(٢٧) د. عبد الوهاب الكيالي، ونخبة، موسوعة السياسة الجزء الأول، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، ١٩٧٩، ص ١٥٤.

(٢٨) نبيل هادي، أمراء الإرهاب في الشرق الأوسط، الفارابي، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٨٥، ص٤١.

(٢٩) التغير الاجتماعي ج١، أميتاي اتزيوني، وايفااتزيوني، ص٢٠٥.

(٣٠) ديوان عروة، ص ٣٩.

(٣١) السياسة الدولية، ص ٦٣.

(٣٢) السياسة الدولية، ص ٦٣.

(٣٣) جاك، جرمين «الرأسمالية، تحليل، نقد، اتهام» تعريب هاجر، نجدة والعز، سعيد، منشورات المكتبة الأهلية، بيروت، ١٩٦١، ص ١٣٢.

(٣٤) آرون، ريمون «صراع الطبقات»، ت: الكاتب، عبد الحميد، منشورات عويدات – بيروت ١٩٦٥، ص ١٢٦ – ١٢٧.

(٣٥) آرون ريمون «صراع الطبقات»، ص ١١٢.

المراجع

آ ـ الكتب

١ـ د. النقيب، خلدون حسن «المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية» مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت، ط٢، كانون الثاني / يناير ١٩٨٩م.

٢ـ تانزر، مايكل، سويزي، بول، هايمر، ستيفن، آليندي، سلفا دور.
بارنيت، ريتشارد، مولر، رونالد، ليتلبيه، اليزابيت، موفيت، مايكل. «من الاقتصاد القومي إلى الاقتصاد الكوني دور الشركات المتعددة الجنسيات» ت: الرزّاز، عفيف، مؤسسة الأبحاث العربية – بيروت، ١٩٨١م.

٣ـ اتزيوني، أميتاي واتزيوني، إيفا «التغيّر الاجتماعي مصادره، نماذجه، نتائجه» ج١، مراجعة ناصيف عبد الكريم ترجمة حنونة، محمّد. وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السّورية، ١٩٨٤م.

٤ـ سعادة، أنطون «نشوء الأمم».

٥ـ الكيالي، عبد الوهاب، ونخبة، موسوعة السياسة، الجزء الأول المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١ ١٩٧٩م.

٦ـ هادي، نبيل، «أمراء الإرهاب في الشرق الأوسط» دار الفارابي بيروت، ط١ – ١٩٨٥م.

٧ـ جاك جرمين «الرأسمالية، تحليل، نقد، اتّهام» تعريب: هاجر نجدة – والعوّ، سعيد، منشورات الأهلية، بيروت ١٩٦١.

٨ـ «ريمون آرون» «صراع الطبقات» ت: الكاتب: عبد الحميد، منشورات عويدات – بيروت – ١٩٦٥م

٩- الجهماني، ثامر إبراهيم «مفهوم الإرهاب في القانون الدولي»، دار حوران دمشق ط١ - ١٩٩٨م.

١٠- قرة، عبود. آداب الفروسية عند العرب دار الملايين، دمشق ١٩٩٩م.

ب - الدوريات

١- مجلة الجديد في عالم الكتب والمكتبات، العدد ١٢ شتاء ١٩٩٦م.

٢- جريدة «الجزيرة» العدد ٩٩٢١ السبت ١٩ شعبان ١٤٢٠هـ. ٢٧ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٩م ص ٣٩.

٣- السياسة الدولية، العدد ١٣٥، يناير ١٩٩٩م.

٤- دراسات عربية: العدد ٢/١/ نوفمبر - ديسمبر ١٩٩٨.